# بين الشيخ صالح والشيخ احمد

صرح السيد احمد بزيع الياسين، الرئيس السابق لمجلس ادارة بيت التمويل، والرئيس الحالي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك نفسه بان «.. البنوك ذات النمط الغربي قد تأثرت سلبا بعد ان بدأت البنوك الاسلامية عملها في المنطقة، وعزف الكثير من الناس عن التعامل مع البنوك الربوية». وقال أيضا : «انه لو نزلت كوارث او طوارئ قاهرة فان المصارف الاسلامية ستكون في تلك الحالات اقل ضررا من غيرها..» (وهو يقصد هنا: الاقل تضررا من غيرها)!!.

لا نختلف كثيرا مع السيد الياسين فيما ذكره، فميزانيات المصارف والشركات التي تسير على النمط الاسلامي تبين بوضوح مدى صحة ذلك. ولكن ما هي الاسباب الحقيقية التي ادت الى ذلك؟ وهل للطابع الاسلامي لهذه المصارف علاقة بالامر؟ واذا كان الجواب بالايجاب فلماذا لم يتم التفكير بانشاء مثل هذه المصارف الاسلامية منذ عشرات السنين، ولا نود القول منذ مئات السنين، وبالدقة منذ الربع الاخير من القرن السادس عشر، وهي الفترة التي تأسس فيها الكثير من المصارف في اوروبا، ولا يزال اكثرها يعمل حتى يومنا هذا!.

يكمن السر وراء «دسامة» وترهل ميزانيات المصارف المسماة تجاوزا «بالاسلامية» بالارباح والسيولة العالية الى مجموعة القوانين والانظمة التي تأسست بموجبها، والتي تم فيها منحها صلاحيات وسلطات وامتيازات لو اعطيت لأكثر المؤسسات المالية سذاجة من الناحية الادارية لما حققت نتائج اقل مما تقوم هذه المصارف بتحقيقه سنويا!.

تخضع كافة البنوك التجارية في الكويت لسلطة البنك المركزي، وتقوم بتنفيذ كافة تعليماته بشكل دقيق وحذر، ولا تمتد هذه السلطة، في الكثير من المجالات والانشطة للمصارف الاسلامية، والتي غالبا ما تجد نفسها تعمل بهامش حرية تفتقده بقية المصارف والشركات المالية الاخرى، وكان آخر تلك القرارات ما التزمت المصارف به من ضرورة تعطيل اعمالها يومي الجمعة والسبت، فقررت الاسلامية منها عدم التقيد بذلك واصرت على ان تفتح ابوابها يوم السبت، وعندما حاول احد البنوك ان يحذو حذوها رفض البنك المركزي التصريح له بذلك! والغريب ان المصارف الاسلامية تصر على عدم معاملتها بشكل مختلف عن بقية المصارف عندما يكون الامر في صالحها، وهذا ما حدث بعد التحرير عندما تدخلت الدولة وقامت بالحلول محل اصحاب الحسابات في البنوك التجارية حيث قام بيت التمويل، والذي لا توجد في سجلاته حسابات مدينة لعملائه بفوائد سنوية ثابتة، بالطلب من الحكومة شراء كامل محفظته العقارية والتي كانت تبلغ اكثر من نصف بليون دينار، وطلب كذلك ان تقوم الدولة باحتساب فوائد «ربوية»، دائنة له على تلك الارصدة، وكان التبرير او التخريج لقبول تلك الفوائد المشكوك فيها من الناحية الشرعية البحتة هو عن طريق اصدار فتوى اعتبرت فيها تلك الفوائد على اساس انها «هبة من ولي الامر»!.

تقوم المصارف والشركات الاسلامية بشراء وبيع العقارات لحسابها ولحساب الغير، وتقوم بالمضاربة في اسعارها، وتتحكم في «بلوكات» كبيرة من الاراضي السكنية لحسابها الخاص املا في تحقيق اقصى الارباح عندما ترتفع الاسعار، كما تقوم بادارة العديد من معارض السيارات لحسابها وتتاجر بمختلف انواع المواد الغذائية والاستهلاكية، وتقوم بتمويل مبيعات موردي السلع والبضائع للجمعيات التعاونية.

بعد كل ذلك يأتي السيد البزيع ويفتخر بقدرة المصارف الاسلامية على البقاء ومواجهة الاضطرابات المالية والبقاء صامدة عند الازمات المالية الكبيرة.

يقول السيد صالح كامل، رئيس مجموعة دلة البركة، احد اكبر المصارف الاسلامية، انه لو خيّر لبحث عن نموذج اخر غير البنك الاسلامي لتطبيق تعاليم الاسلام! وقال اننا لم نستطع ان نوجد لمؤسساتنا المالية مفهوما ونمطا يتجاوز مسألة الوساطة المالية، كما ان الصيغ الاستثمارية المفضلة لدى البنوك الاسلامية اصبحت هجينا بين القرض والاستثمار وهو هجين يحمل معظم سمات القرض الربوي وعيوب النظام الرأسمالي الغربي، ويعجز عن ابراز معالم الاستثمار الاسلامي المبني على المخاطرة وعلى الاستثمار الحقيقي ولا يعترف بضمان رأس المال وعائده. وبين السيد صالح ان البنوك الاسلامية تعمل بمئات الملايين من اموال المودعين بينما لا تمثل اموال المساهمين الا نسبة صغيرة جدا من تلك الاموال، ولكن يتحكم المساهمون في ادارة البنك ويحققون نسبة ارباح اعلى مما يحققه المودعون. ودعا السيد صالح البنوك الاسلامية الى الوفاء بالتزاماتها نحو الشعوب والمجتمعات والاقليات الاسلامية التي تعيش دون خط الفقر، وطالبها بالتوسع في مشروعات الاسر الفقيرة والمنتجة وتمويل الحرفيين واصحاب المهارات، وان تقلل من حجم الضمانات والكفالات المطلوبة حتى ينساب التمويل الى كافة الفئات والطبقات غير الموسرة!.

**احمد الصراف**